

على الخلاف

«فتح» و«حماس»: «أعدقاء» تحت خيمة إعمار



سارعت حماس إلى وضع ملاحظات على المؤتمر قبل انتهائه. منها استغرابها لاستئناها (أضرب)

قد لا تكون «حماس» تنازل، بل هي تمارس بذكاء لعبة وضع المسؤوليات خارج حرجها حتى لا تتهم شعبياً بأنها تعرق إنهاء معاناة الغزيين. لكن هذا لا ينفي الخوف من انهيار ما توصلت إليه مع «فتح»، وتأثيره على مجريات بنود اتفاقيتي وقف النار والمصالحة

عبد الرحمن نصار

محورية الدور المصري. مع ذلك، رأى هنية أن «الشعب الفلسطيني لا يستجدي المساعدات، فهناك حرب كبيرة مدمرة وعدوان واسع، لذلك على الاحتلال دفع ثمن هذه الجريمة وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه شعبنا»، وأيضاً دعا الوفد الفلسطيني المشارك إلى «أن لا تكون لغته استجدائية، بل تتناسب مع حجم البطولة والتضحية التي قدمها شعبنا».

الاتجاه الثاني عبّر عنه نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، موسى أبو مرزوق، الذي رأى أن حضور حكومة التوافق «ضربة كبيرة ضد أهداف رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو»، كذلك إن «رفض المشاركة الإسرائيلية في المؤتمر هو تحميل غير مباشر عن مسؤولية الاحتلال عن تدمير 20% من غزة، رغم أن كلمات المتحدثين لم تحمله المسؤولية مباشرة».

في المقابل، قالت صحيفة «هارتس» العبرية، أمس إن الغياب الإسرائيلي عن مؤتمر إعادة إعمار غزة «جاء بطلب مصري من أجل إنجاز المؤتمر وعدم التأثير على حضور دول عربية»، علماً بأن تل أبيب شاركت في الجلسات التي سبقت المؤتمر، وتحديدًا حينما قدمت «التوافق» خطتها للإعمار في نيويورك. كذلك، واكب وزير خارجية العدو، أفيدور

من باب أولى أن من يريد حل مشكلات أهل غزة سيعمل أولاً على إنهاء الأقل صعوبة منها؛ فقبل البدء في حل النقاط الصعبة المرتبطة بالاحتلال «الذي أطال عنته مدة الحرب»، يمكن إنهاء أزمة معبر رفح الذي يعمل بالية بشوياً التعقيد على الجانبين، الفلسطيني والمصري، ما دام الطرفان المسؤولين عنه حصراً؛ لكن يوم أمس، ظهر الصدع في الجدار الفلسطيني واضحاً مع مجموعة جديدة من تصريحات حركة «حماس» المملوءة بالملاحظات والمآخذ على «فتح» من ناحية، ومؤتمر إعادة الإعمار الذي عقد في القاهرة من ناحية أخرى، علماً بأن زيارة حكومة التوافق لم تَمح صورها من الذاكرة بعد، بل إن الطرفين نشرا إشارات إيجابية كثيرة وصلت حد «بحث الدخول بقائمة

ترى «حماس» طريقة عرض «فتح» تسلم المعابر أنها إقصائية وإحلالية

مشتركة في الانتخابات التشريعية المقبلة».

ويمكن هنا وضع فرضيتين، الأولى أن هناك اختلافاً غير ظاهر داخل «حماس» بشأن مخرجات المصالحة وضرورة العمل بالتدرج مع «فتح» حتى لا تتكرر تجارب سابقة، والثانية أن الطرفين متفقان، مبدئياً، كي يحصل على «شهادة ثقة» تشفع لهما أمام «العالم» بأنهما قادران على إدارة ملف الإعمار وفق الشروط الدولية والإقليمية، ثم يجري الحديث في تفاصيل التفاصيل.

أما ما يهدد تطبيق مقررات المؤتمر، فهي قضية المعابر التي أكدت مصادر رام الله أنه في غضون أسبوع ستكون إدارتها بيد عناصر السلطة، لكن قيادات في «حماس» نفت علمها بأي جديد في هذا الجانب. وقال المتحدث باسم الحركة، فوزي برهوم، أمس، إنه يستغرب من التعامل مع قضية تسليم وتسليم المعابر في غزة «كان الأمر يجري بين دولتين أو تسليم من عدو، وخاصة أنه يصدر من أعلى مستوى في الحكومة المؤقتة»، وتابع برهوم عبر «الفيسبوك»: «هناك فرق كبير بين الاستلام بالإقصاء والإحلال، وبين الإدارة بالخبرة والشراكة، وعلى من يتحدثون عن الإقصاء أن يناموا ويستغرقوا في النوم، لأن أحلامهم ستطول ونومهم كالكوبيس». لكنه ترك الباب مفتوحاً لمن «يتحلى بالمسؤولية» لأنه «سيجد من ناضلوا في إدارة المعابر جاهزين للعمل مع الجميع دون حرج أو كلل». وبينما كانت المشاركة الرسمية للسلطة واضحة في المؤتمر الدولي لإعمار غزة، عبّر رئيسها، محمود عباس، ورئيس حكومة التوافق رامي الحمد لله، ونائبه، جاء التعليق الحمساوي على اتجاهين: الأول رحب فيه، رئيس الوزراء السابق في حكومة «حماس»، إسماعيل هنية، باستضافة القاهرة للمؤتمر، مؤكداً

5,4 مليارات دولار نصفها لغزة ونصفها للتنمية.. بش

450 مليون دولار خلال 2015، فيما قال كيري إن بلاده ستعطي 212 مليون دولار كمساعدات إضافية. كذلك تعهدت الكويت بتقديم 200 مليون دولار على ثلاث سنوات، وأيضاً الإمارات قدمت مساعدة بقيمة 200 مليون دولار. وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أنه سيوزع غزة التي وصفها بأنها «لا

تقديم تنازلات من أجل منع إسرائيل من بناء المستوطنات مقابل إتمام إعمار غزة.

وقد لا يهم رصد الخطابات النصية للمشاركين من رؤساء أو وزراء، وبثت جميعها عبر الإعلام، بقدر البحث في ما كان يتداول بين أروقة المؤتمر، وهي محادثات جانبية على مائدة التمويل التي نظمتها مصر والنروج، والصادم أن معظم الكلام الجانبية لم يكن عن غزة، فقد نجح تنظيم «داعش» في سحب الأضواء من حرب غزة وحتى حركة «حماس»، وصولاً إلى الخطوات الإسرائيلية الأخيرة في المناطق الشرقية من القدس المحتلة. عن هذه القضية، قدر بعض المشاركين من دول عربية أن إسرائيل ستنتهز الفرصة للمتغيرات الجديدة في المنطقة وتكثف أعمال البناء شرقي القدس، ثم سيجري سيناريو مساومة السلطة الفلسطينية على وقف البناء مقابل تنازلات أخرى.

على الجانب المالي، تعهدت الدول المانحة بتقديم 5,4 مليارات دولار على أن يخصص نصفها لإعمار غزة، لكنها عبرت عن مخاوفها من أن تذهب مساعداتهم سدى مرة أخرى «إذا لم يتم التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع». وكانت قطر قد قدمت أكبر مساهمة وهي مليار دولار، فيما كان لافتاً أن السعودية لم تقدم أي تبرع، قائلة إنها أعلنت من قبل عن مساعدات قيمتها 500 مليون دولار. أما الاتحاد الأوروبي فقال إن الدول الأعضاء فيه سيقدمون بإجمالي

القاهرة - إيمان إبراهيم

كاد مؤتمر إعمار قطاع غزة يتحول أمس إلى «بازار» للحديث عن السلام والتسوية والحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فبعد سلسلة من الكلمات التي أفتحتها راعي المؤتمر، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ومعه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ودولة النروج، وكلها كانت تتحدث عن ضرورة تفعيل الخيار السلمي وحل الدولتين، أكدت مصادر سيادية مصرية لـ «الأخبار» أن السلطة تواصل مشاوراتها مع أعضاء مجلس الأمن الدولي من أجل صيغة مشروع القرار الفلسطيني المقرر طرحه على المجلس، والساعي إلى تحديد جدول زمني لإقامة الدولة الفلسطينية برغم المعارضة الواضحة للولايات المتحدة، وكشفت مصادر فلسطينية أخرى أن المشروع قد يقدم رسمياً إلى مجلس الأمن في الحادي والعشرين من الشهر الجاري.

وكان الأميركيون من ضمن الداعين إلى «استئناف عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين» المتوقفة منذ نيسان الماضي، وهو ما صرح به وزير الخارجية، جون كيري، الذي أجرى على هامش اجتماع الدول المانحة محادثات مع عباس، كان غرضها، وفق مصادر خاصة، محاولة فني «أبو مازن» عن التحرك الدبلوماسي المنفرد عبر مجلس الأمن. كذلك أبلغه كيري أن على السلطة الإسراع في

رغم نجاح المساعي المصرية في جمع 55 دولة، بينها تركيا والبحرين وقطر.

ضمن المؤتمر الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة، فإن

الأحاديث الجانبية التي رصدهت عن

«صورية الاجتماع» لم تنقطع على

أسئلة الموجدون. مبالغ كبيرة أعلنت

التبرم بها، لكن حاضرين أكدوا أن

هناك دولاراً، كالعادة، لن تضي بالتزاماتها.

بل لن تخرج «هليماً واحداً» لغزة

تخوف، فلسطيني من «خطوات داخلية» تعيق تنفيذ مقررات المؤتمر

تزال برميل بارود» يوم الثلاثاء، وبينما عبّر الوفد الفلسطيني (من حكومة التوافق) عن ترحيبه بـ «النتيجة العظيمة» للمؤتمر، أعربت مصادر فلسطينية عن مخاوفها من تطبيق المقررات، خاصة مع «حماس». وقالت تلك المصادر لـ «الأخبار» إن المشكلة الحقيقية أن حركة «حماس» ليست موافقة بصورة كلية على المبادرة المصرية حتى الآن، «وهذا يخيفنا لجهة حدوث أمور في المستقبل تخرب